مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2026 المجلد: 09 العدد: 01 ص- ص: 522-531

الجرائم ضد الانسانية في الجزائر خلال الاستعمار الفرنسي ما بين 1830–1870

Crimes Against Humanity in Alegria Under French Colonial Ruel (1830–1870)

بختة وابل*[1]، كلية الآداب واللغات احمد بن يحي الونشريسي، تسمسيلت،

bekhta16alger@yahoo.com

تاريخ إرسال المقال: 2026/04/13 تاريخ قبول المقال: 2026/04/20

الملخص:

الاستعمار شكل من اشكال الاستغلال والسلب لما هو ليس لك، فهو مصطلح ضد الانسانية بكل مفاهيمه وأركانه ومرتكزاته، والذي جاء في عدة صور واشكال كانت كلها على حساب السكان الجزائريين بممتلكاتهم وأفكارهم وجهودهم، حيث تهدف هذه الورقة إلى تبيان جرائم الاستعمار الفرنسي من خلال سياسة مصادرة الاراضي الزراعية، بناء المراكز الاستيطانية، محاولة تنصير السكان المحليين وغيرها من الأساليب الاجرامية الممنهجة، والتي اتخذت مجموعة من الصيغ والأساليب المتنوعة، وبخاصة عن طريق التشريعات القانونية والمراسيم التنفيذية لشرعنة الوجود الاستعماري في البلاد، لأجل إحكام السيطرة والهيمنة وضمان الاستغلال الكامل والتام لخيرات الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الجرائم، التشريعات القانونية، السكان الجزائريين، السيطرة الاستعمارية.

Abstract: Colonialism is a form of exploitation and the seizure of what does not belong to you; it is a concept that stands against humanity in all its principles, pillars, and foundations. It manifested in various forms and guises, all at the expense of the Algerian population—their property, their ideas, and their labor.

This paper aims to illustrate the crimes of French colonialism through the policy of confiscating agricultural lands, the construction of settlement centers, and the attempts to proselytize the local population, among other systematic criminal methods. These practices took on a range of diverse formats and tactics, particularly through legal legislation and executive decrees designed to legitimize

* وابل بختة

the colonial presence in the country. Such measures were intended to tighten control and dominance, ensuring the complete and total exploitation of Algeria's resources.

Key words: Crimes, Legal Legislations, The Algerian Population, Colonial Hegemony.

المقدمة:

إن سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر كانت تقوم على أساس إحلال المستوطنين من الفرنسيين والأوروبيين محل السكان المحليين، وتحول الكثير منهم من ملاك ومزارعين إلى عمال خماسين أو عمال في مصانع المستوطنين يعملون على تنمية ثرواتهم. ولم يرتبط نجاح السياسة الاستيطانية بالاعتماد على تشجيع الهجرة الفرنسية الأوروبية إلى الجزائر فقط، بل توفير شروط ضرورية لذلك ولعل مسالة الاستيلاء على الأرض تأتي في مقدمتها.

إن فرنسا الاستعمارية انطلقت من فكرة أن الجزائر جزء منها، وبناءا عليه، عملت على تقديم كل التسهيلات للمستوطنين من مختلف الفئات والجنسيات، سعيا منها إلى إقناعهم بالاستقرار فيها، من خلال التشريعات القانونية، ضاربة بعرض الحائط كل الأعراف والقوانين الدولية التي تمنع ذلك، ومهما كلف الأمر، وتحت اي ضغط او ظرف.

إن الظلم والاضطهاد والتعسف الذي مارسته السلطات الاستعمارية الفرنسية تمظهر في تلك الجرائم التي ارتكبت في حق سكان الجزائر، وهي جرائم ضد الانسانية كانت مخطط لها منذ بداية الاحتلال للجزائر والى غاية فترات مستمرة من التواجد الفرنسي في ارض الجزائر.

ومن هنا تأتي اشكالية هذه الورقة البحثية حول: كيف جسدت هيكلة الادارة الاستعمارية الفرنسية الالية التنفيذية لارتكاب المجازر وتغطيتها في الجزائر؟، والى أي مدى ساهمت النصوص القانونية الاستعمارية في تجريد الجزائري من إنسانيته قبل البدء في تصفيته جسدياً؟

وللإجابة عن الأسئلة المطروحة اتبعت المنهج التحليلي بالإضافة إلى المنهج التاريخي الوصفي ، خاصة فيما تعلق بالجوانب التاريخية التي تتناول بدايات الاحتلال وتوسعه عسكريًا على باقي المحافظات، إلى جانب القوانين والتشريعات العقارية التي خصصت للأراضي وكيفية استغلالها، وأهم المنشآت الفرنسية الاستيطانية المنجزة خاصة في منطقة الجزائر، إضافة إلى توضيح طبيعة حياة المجتمع الجزائري من عادات وتقاليد وطب وتعليم.

إن اعتماد المنهج التحليلي المتمثل في دراسة و تحليل الوقائع التاريخية من خلال مطالعة الوثائق والمراسلات الإدارية، واستخراج ما يخص ويفيد الدراسة منها وتوظيفها في الجانب التاريخي للموضوع، بالإضافة إلى تفسير تلك الممارسات الاستعمارية والتي جاءت في شكل جرائم ضد السكان وممتلكاتهم العقارية خاصة الارض.

وللإحاطة بجميع جوانب الموضوع وحيثياته اعتمدت على جملة من المصادر الرئيسية والتي استطعت الحصول عليها من دور الأرشيف بالجزائر، وهران وأرشيف ما وراء البحار بأكس بروفانس بفرنسا، الخاصة ببدايات الاستيطان الفرنسي في الجزائر من خلال عمليات المصادرة والحجز، المطبقة على المساندين للمقاومات الشعبية.

1. جرائم القتل والحرب فانتشار الدمار والخراب:

قررت وزارة الحربية انه من خلال العمليات العسكرية يمكن القضاء الحتمي على السكان الجزائريين وما يملكونه ، فانطلق الجنود الفرنسيون كالجراد على الممتلكات الجزائرية مع بداية سنة 1830 والتي شملت جميع أقاليم الوطن، حيث كان إقليم الجزائر من جهة السهل المتيجي أول مسرح لأعمال التخريب والدمار، من خلال استيلائهم على المنازل والمحلات وغير ذلك، ونظرا للهلع الذي حل بالمنطقة، قام العديد من الفلاحين بتسليم ما يملكون مقابل البقاء أحياء[1]، ووصل الدمار إلى المنطقة الغربية، والتي كانت تحت زعامة الأمير عبد القادر، لذا لحق الخراب حتى إلى مكتبة زمالته، من خلال حرق وتمزيق جميع الوثائق المكتوبة والتي كانت تتنوع ما بين الدفاتر والمراجع الاصلية. والتي قد تكون دليلا واضحا على وجود مجتمع قائم بدولته وبسكانه[2]، ثم عنابة ومدينة الجزائر والتي سميت بكوارث الاستعمار[3]، وذلك نظرا للأعمال التي طبقتها فرنسا في الجزائر ، والتي تقوم على الإبادة، والقهر لمختلف السكان، وقد عبر عن وصف ذلك السلوك بمرارة الاجراء، حتى الجنرال بيليسي عقب على ذلك بقوله:"... حتى الحشود القادمة من الشمال والتي قضت على بقايا الإمبراطورية الرومانية كان لها سلوك أكثر حكمة وأكثر تعقلا..."[4].

[1] - A.N.O.M, 2x103, rapport sur la colonisation de l'ex régence d'Alger par pinsonnière.
[2] - Alix Tocqueville, de la colonie en Algérie, paris, 1988, p : 65.
[3] -Hippolyte peut, précis histoire, annales de la colonisation algérienne, p :07.
[4] - Alix Tocqueville, op cit, p : 39.

ان المفهوم من وراء هذا الاجرام ان السلطة الاستعمارية لم تعمل على تدمير الاشخاص او امكانياتهم بل عمدت الى تطبيق سياسة الابادة الثقافية والتي تهدف الى تحطيم الذاكرة وكل ما يتعلق بهوية الفرد في بيئته ومحيطه، وليس هذا فقط، بل تحطيم كل مقومات الهوية العلمية والثقافية والشخصية للجزائريين، والتي تؤكد ان فرنسا جاءت بالفعل (لتحضير) المجتمع الجزائري.

بالإضافة الى غاية السلطة الاستعمارية من وراء هذا الاجرام هو تحطيم ركائز واسس الدولة الجزائرية الحديثة والتي برزت الى العلن بفضل شخص الامير عبد القادر وحنكته وخبرته في مختلف المجلات، لا سيما تلك الاجهزة الادارية والعسكرية التي ترشح مشروع النهضة الحضارية في وقته وزمانه.

ان تدمير المكتبة بمثابة تصريح قوي ومباشر بقوة الخصم، وهذا ما يتنافى وسياسة فرنسا ومسقبل مخططاتها في الجزائر، فلابد من محو كل ما يتعلق بفكر ووجود الانسان الجزائري في ارضه.

لقد وصلت الجزائر الى مرحلة كوارث المجازر، نذكر منها ما وقع في عهد الجنرال روفيقو (d.rovigo) ضد قبائل العوفية في سهل متيجة بالقرب من وادي الحراش بتاريخ 07 افريل 1832، والتي راح ضحيتها ذبحاً ألاف الاشخاص من القبائل والعائلات بأولادهم ونسائهم، والتي أكدت على أولى الجرائم الفرنسية في حق الشعب الجزائري، والتي شرح الجنرال بيليسي (Pélissier) اسبابها انها تعود إلى رفض سكان القبيلة الانصياع لأوامر السلطة الفرنسية، من حيث تقديم ثروتهم الحيوانية ومعداتهم الدفاعية لها، ولهذا طبق العديد من الضباط فكرة التقتيل والتخريب في ارض الجزائر، والتي كانت على أشدها في عهد الجنرال بيجو، والذي صرح بجملة من الأقوال التي تبين مدى تركيزه على هذا الأخير، خاصة وانه عرف بسياسة الأرض المحروقة، في إطار تشجيع الاستيطان الفلاحي من خلال شعار السيف والمحراث.

ففي السنوات 1839-1845 كانت المحاصيل الزراعية قليلة بحدة، ولكن النقص الحاد لم يكن مرتبطا بالأرض المشهورة بخصوبة تربتها، والهدوء الذي ساد العاصمة آنذاك، فالحرب تسببت في إعاقة تطور البلاد[1]، مما يؤكد وحشية الاستعمار وسياسته الاستيطانية، وعملا بشعار استعماري، استئصالي أخر فحواه كما يلي: "...أن محاربة السكان والقضاء عليهم أمر لابد منه، لذا يجب تحطيم...تدمير...حرق ونهب...فإنها الطريقة المثلى لإخضاعهم..."[2].

[1] - Hippolyte peut, précis d'histoire, op cit, p : 72.
[2] - Alexis de Tocqueville, travail sur l'Algérie 1841 de colonisation en Algérie, 1988, p : 31

الى جانب المجزرة التي شهدت اعنف أنواع الإجرام، وهي الغارة على أولاد رياح (الفراشيش)، والتي وقعت بتاريخ 1845/06/18 بإشراف من الجنرال بيلسي (pélissier) شرق مدينة مستغانم، حيث أن السلطة الفرنسية لم تتوقف عند هذا الحد، بل استمرت في العمليات العسكرية إلى غاية مجيء الجنرال الفرنسي راندون (Randon)، هذا الأخير الذي كان يركز اهتمامه على المنطقة الجنوبية الصحراوية، ونخص بالذكر مجزرة قبائل الأغواط[1]، والذي كان يعتبر ضمها إلى المخطط الفرنسي، نقطة إستراتجية مهمة لإخضاع قبائل الصحراء، باعتبارها بوابة لها، ولهذا وجهت لها أقوى الفرق الحربية، مما جعل الحرب في أوجها، ما زاد في قوة الجنود، فتم احتلالها بصفة نهائية بتاريخ 1852/12/04، بعدما سجلت حرق أزيد من 760جزائري[2].

ان سياسة الارض المحروقة في ظاهرها تكتيك عسكري، ولكن في مضمونها اجراء يهدف الى تجويع السكان في اطار استراتيجية الابادة الشاملة، من خلال حرق المواشي والمحاصيل الزراعية، وبالتالي حرمان المجتمع من ادنى مقومات الحياة، فهي بالفعل جريمة ضد الانسانية تجبرهم طوعا الى الاستسلام والموت الحتمي.

2. جرائم الاستعمار ضد المؤسسات الوقفية:

ان المؤسسة الوقفية من اهم المؤسسات الدينية في الجزائر، فهي من ضمن الوسائل الخيرية الاقتصادية التي ادت دورا مهما وكبيرا في حياة المجتمع الجزائري، حيث سلمت بمجرد دخول فرنسا ارض الجزائر، بدليل ما جاء في تقرير لوزير الحربية الفرنسي ان جميع مداخيل المؤسسات الدينية سوف تضم الى ميزانية الحكومة الفرنسية، وهي اولى المخططات لضم الممتلكات لخزينة فرنسا.

وهذا ما يبين انه منذ الوهلة الاولى ان المستعمر الفرنسي كان اجراميا في حق انتفاع الاخر، ولهذا فان تدخل السلطة الاستعمارية في مؤسسة الوقف ادى الى ظهور عدة ازمات واظطرابات كانت بالسلب على المجتمع الجزائري وامكانياته في ارضه.

3. انتشار الفقر والمجاعات:

[1] - P. Christian, l'Afrique française l'empire du maroc et les désert du sahara, 1846, p : 442

[2]- ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، الجزائر، 2007، ص: 376.

انطلاقا من صدور مرسوم 08 سبتمبر 1830، تم حجز معظم ممتلكات البايلك، ولهذا ضمت أملاك الأوقاف و الحبوس من أراضي فلاحية ومساكن، بساتين وحدائق نخيل وغيرها إلى أملاك الدولة الفرنسية[1]، خاصة وان العقارات الدينية تعاني من الفوضى والاضطراب في نظام التسيير، مما اثر سلبا على المجتمع الجزائري الذي أصبح يعاني من الفقر[2]، مما يبين أن فرنسا كانت تخطط لإثراء خزينتها بممتلكات السكان الاصليين، والتي كانت تعتبر من البوادر الأولى للجرائم الاستعمارية، وذلك من خلال محو التراث الإسلامي، وإنشاء سلطة خاصة حيث يقول شارل أندري جوليان: " ...**فقدت القبائل الكثير من أراضيها وتحول الحضر إلى بدو واشتد البؤس و زادت مظاهر السطو و النهب والسلب...**"[3].

فقد مارست السلطة الفرنسية العديد من الاعتداءات على الاوقاف، وهذا مانعتبره جريمة شنعاء في حق الانسانية والمجتمع الجزائري، حيث هدفت من وراء هذا الاجراء الى قطع التمويل والدعم للتعليم والمدارس العربية في تلك الفترة، وهي ضاربة صارخة قوية نحو تجهيل وتضليل المجتمع الجزائري، ومن جهة اخرى تضرب اواصل التماسك الاجتماعي بغرض التفكيك وتجزئة القبائل.

كما عرفت الجزائر انطلاقا من سنة 1847 أزمة اقتصادية حادة، جعلت سكانها يعيشون مرحلة من الحرمان، والذي مرده سنة 1837، اثر العمليات الحربية المتكررة على المنطقة الشرقية، بالتحديد قسنطينة، بتاريخ 13 اكتوبر تنفيذا للمخطط السياسي والإداري[4]، فاستغلت معظم الاراضي وتم حصر مئات القبائل، ولهذا سمي تاريخ 1847 بالأزمة العقارية[5].

إلى جانب ذلك تجدر الإشارة إلى أن إجراءات الحجز والتي كثرت خلال فترة المقاومات الشعبية، لدرجة انه أصبح من الصعب مؤقتا مقاومة فرنسا، نتيجة لتطبيق القوانين الفرنسية، والتي جاءت بعد سنة من اتساع مقاومة الأمير عبد القادر في الجهة الغربية [6]، وذلك بعد نقض معاهدة الجنرال ديمشال (Demichel) مع الأمير عبد القادر، ولهذا نلاحظ مدى غطرسة وتجبر سلطة الاحتلال اتجاه السكان والأشخاص المعارضين لسياستها، لذلك اصدر المارشال فالي(Valée) انطلاقا من تاريخ 01 سبتمبر 1840، تصريحاً له عن إجراءات سلطة الاحتلال بترخيص من الحاكم العام، على أن جميع القبائل التي انخرطت ضمن الأعمال

[1] - Sari Djilali, l'insurrection de 1871, tous droits de reproduction d'adaptation et de traduction a assurent pour tous les pays, Alger, 1972.p : 08.

[2]- بقداش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية -1871، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائرية، حلب الجزائر، ص: 23.

[3] - charle André julien, histoire de l'Algérie contemporaine, paris, 1964, p : 405-406.

[4] -Hippolyte peut, précis histoire de la colonisation, op cit, p :14.

[5] -Hippolyte peut, précis histoire, ibid, p :32-33.

[6] -Hippolyte peut, ibid, p : 11-12.

العدائية والتي اتخذت موقف المواجهة والوقوف إلى جانب أعداء فرنسا سيجرى عليهم تطبيق قوانين الاستيلاء على أراضيهم، بفرض إجراء الحجز على كافة ممتلكاتهم[1]، ولهذا صادرت الادارة الفرنسية مابين سنوات 1834 الى غاية 1863 الاف الهكتارات بهدف تقسيم الملكيات وتجزئتها والاستفادة منها في انشاء المراكز الاستيطانية.

ان هذه الاخير تعتبر من المظاهر الرئيسية للمشروع الاستعماري في الجزائر، والتي جعلت منها قواعد للحماية الاراضي الجيدة، ما يبين شراسة المستعمر وجرمه في تحديد الهدف ومن ثم القضاء عليه، والتي تزامنت مع بناء ملاجئ المستوطنات الزراعية التي تعتمد على استقدام اطفال متشردين من الوسط الاوروبي.

ان تنشيط الزراعة المحلية بايدي اطفال الملاجئء قد خلق قوة ومجتمع اخر متميز عن السكان الاصليين، مايؤدي الى تهميش وتجريد المجتمع الجزائري من كل معاني الاستقرار، وهو نوع اخر من الجرائم الاستعمارية التي فرضت قوة منافسة للمجتمع الجزائري في ارضه والتلاعب بممتلكاته بدعوى " الجزائر مجال واسع لكل المحاولات والتجارب"، هذا ما يضاف الى السجل الاجرامي الفرنسي، وحشية فرنسا ودرجة استغلالها لأي نقطة قوة بالنسبة للطرف الاخر، من خلال افقار تربة الارض لقيمتها الطبيعية وصلاحيتها الزراعية

ومن أسباب انتشار الفقر والمجاعات كذلك، ظهور الجفاف، إلى جانب انتشار الكوليرا ومرض التيفوس، حيث انتشر الجياع في كل مكان وأصبحوا يقتاتون على الأعشاب والجذور، فيذكر الأب برزي (bersie) أن الجياع كانوا يفدون إلى المراكز الأوروبية بالمدن منهوكي القوى عراة، وقد غابت عنهم الصورة البشرية، إذ أصبحوا هياكل عظمية[2]، مما أدى إلى خلل في النمو الديموغرافي للمجتمع الجزائري، وهو تعبير عن الصورة الحقيقية التي آل إليها المجتمع الريفي الجزائري، جراء هذه الإجراءات التعسفية، من قوانين وتجارب زراعية على الارض، تحت غطاء المنفعة العامة.

4. انتشار الأمراض والأوبئة:

حل بالجزائر جملة من الأمراض، منها الكوليرا ، بصفته مرضاً يصيب الأمعاء الدقيقة في جسم الإنسان، نتيجة تعرضه للبكتريا الناتجة عن سوء التغذية، وشربه المياه الملوثة، بدءا من سنة 1831 وخاصة بمدن

[1] - Isnard, La Réorganisation de La Propriété Rurale dans LaMitidja1846-1867, Alger, 1949, p : 26-27.

[2] – بقداش خديجة ، المرجع السابق، ص:.108

بالساحل الجزائري، عن طريق السفن الايطالية والبحارة الوافدين عليها واهم البضائع المتفق عليها[1]، لتتطور الإصابات في سنوات 1833- 1834- 1847- 1849، مما انعكس سلباً على السكان، لاسيما وان وهران عرفت بالهجرات الاسبانية الكثيفة القادمة من مارسيليا وطولون[2]، والتي تكون في اغلب الأحيان بعدد وفيات الأشخاص التي تنقل من أماكنها إلى مناطق أخرى، و ارتفاع درجة الحرارة.

ولكن بالرجوع إلى أسباب هذا المرض فانه راجع للاستعمار الفرنسي وما ألحقه بالسكان، نتيجة تضييق سبل العيش عليهم جراء سياسة الحصار، بالإضافة إلى مصادرة ممتلكاتهم لأغراض مختلفة، زد على ذلك الأرض الجزائرية وما عانته من تجارب ألحقت خسائر كبيرة على المحاصيل، مما احدث تعفن كبير انعكس على صحة الافراد وعائلاتهم.

فخلال سنة 1854، قدم الطبيب ارموند ادولف (Armande Adolph) الذي زار وعمل في الجزائر، تقريرا مفصلاً عن سبب تدهور الوضع الصحي بالجزائر، والذي أرجعه إلى نقص التغذية، وانعدام الأمن في المنطقة، إلى جانب التشريعات القانونية التي أدت إلى حصر السكان في حيز جغرافي اقل بكثير من أعدادهم، ولهذا تطور وانتشر المرض إلى غاية سنة 1857، حتى وصف الناس ب: الهياكل العظمية، ولكن الملاحظ على هذه انها كانت بسبب تأثير المناخ في الجزائر وانتشار الامراض[3].

لقد عانى المجتمع الجزائري والأوروبي من جراء هذه الأمراض الفتاكة، إلا أن نصيب المستوطنين من الاهتمام والرعاية الصحية، كان الأوفر لهم من طرف الإدارة الفرنسية، مقارنة بالسكان المحليين، والدليل على ذلك الإجراءات المطبقة عليهم وعلى ممتلكاتهم، خاصة وان الاحتلال الفرنسي كان همه بسط نفوذه على أقاليم الجزائر، من غير الاهتمام بتطوير النظام الصحي، لاسيما ما تعلق الأمر بالأرض التي تساعده في بسط هيمنته وقوته.

حتى ان الثروات الغابية والتي لعبت دورا كبيرا في حياة الجزائريين، اذ توفر لهم فرص العيش في وسطهم الطبيعي من منتجات زراعية الى وظائف رعوية هي الاخرى لم تسلم من جرائم الاستعمار الفرنسي، لذا طبقت عليها قانون جائر في جوان 1851 خاصة في الاقليم الغربي تحت غطاء حركة التشجير واعادة

[1] – Abid, les épidémies de choléra en Algérie au cour du 19 éme siècle, 2006, p : 02.

[2] – Soulié, épidémie cholérique de 1893 en Algérie, Alger, 1894, p : 33.

[3] –Agnèle, le climat de l'Algérie, Alger, 1866, p : 14-16.

استصلاح الاراضي من الحرائق وغير ذلك، ولكنها في حقيقة الامر بهدف ضمها الى املاكها سواء بالقانون او غير ذلك.

اما في الجانب الاجتماعي فقد سعت فرنسا الى نشر سياسة تعليمية من افكار ومبادئ لخلق مؤسسات متنوعة كمدارس للمسيحين والمدارس الفرنسية، والتي تعمل على تهميش الفرد الجزائري من حقه في التعليم، بغرض تجهيلهم ونشر الامية في اوساطهم.

خاتمة:

لقد كانت الجرائم الفرنسية واضحة منذ البداية، فلم تكن مجرد تجاوزات عسكرية، بل كانت منظومة ومخطط مدروس في كل الميادين، انطلاقا من المؤسسة الاقتصادية التي تمثل عمود الحياة لدى المجتمع الجزائري، الا وهي الارض وقيمتها عند مالكيها، وصولا الى مظاهر حياته اليومية وطريقة ونمط عيشه، وذلك في اطار سياسة مؤطرة سياسيا ادريا وقانونيا، كانت له انعكاسات جد وخيمة على السكان الاصليين، ما ولد رد فعل جزائري تنوع بين المقاومة السلمية من خلال كتابة العرائض والشكاوى، الى جانب المقاومة المسلحة، بهدف اثبات الحق ومبدأ الهوية الوطنية للمجتمع الجزائري، ولهذا لا يمكن اختلاف اثنان حول الاعمال والخطط والدسائس التي طبقتها فرنسا انها جرائم حرب ضد الانسانية اتجاه المجتمع الجزائري في ارضه.

ان مسالة العنف الفرنسي في الجزائر ترجم من خلال تلك الجرائم والتي تمثلت في إبادات جماعية مختلفة الانماط: ابادة بشرية، مكانية وابادة ثقافية، لاتزال اثارها حاصلة الى حد الساعة، والتي كانت بعيدة كل البعد عن مضامين القانون الدولي الذي يقضي بحماية الانسان وممتلكاته.

ان مختلف الجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر والتي امتدت الى غاية مرحلة ما قبل خروجها لا يمكن محوها او نسيانها والتي يقصد منها ان الجرائم فعل مستمر وليس تاريخا مضى.

بالرغم من الاساليب والاجراءات الفرنسية الاستغلالية والوحشية المطبقة في حق المجتمع الجزائري من تعذيب، ترهيب، مصادرة، تقتيل، تشريد وغيرها لم توقف الجزائريين من المطالبة بحقهم في الاستقلال ونيل الحرية، والذي ترجم بالثورة المجيدة التي بينت لفرنسا ان الكلمة واحدة والوطن واحد والهوية واللغة واحدة مهما كلف الامر.

قائمة المصادر والمراجع:

1- A.N.O.M, 2x103, rapport sur la colonisation de l'ex régence d'Alger par pinsonnière.
2- Alix Tocqueville, de la colonie en Algérie, paris, 1988.
3- Hippolyte peut, précis histoire, annales de la colonisation algérienne,
4- Alexis de Tocqueville, travail sur l'Algérie 1841 de colonisation en Algérie, 1988
5- P. Christian, l'Afrique française l'empire du maroc et les désert du sahara, 1846
6- Sari Djilali, l'insurrection de 1871, tous droits de reproduction d'adaptation et de traduction a assurent pour tous les pays, Alger 1972.
7- charle André julien, histoire de l'Algérie contemporaine, paris, 1964.
8- Isnard, La Réorganisation de La Propriété Rurale dans LaMitidja1846-1867, Alger, 1949.
9- Abid, les épidémies de choléra en Algérie au cour du 19 éme siècle, 2006
10- Soulié, épidémie cholérique de 1893 en Algérie, Alger, 1894.
11- Agnèle, le climat de l'Algérie, Alger, 1866.
12- ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، الجزائر، 2007.
13- بقداش خديجة ، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائرية، حلب الجزائر.